

العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري - دراسة قياسية (2003-2015)

The Factors Affecting the level of the algerian Bank Hedging A standard study 2003-2015)

أ. بلغال حمزة¹ د. بلعزوز بن علي²¹ طالب دكتوراه، بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، عضو في مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية - hamzabelghalem44@gmail.com² أستاذ التعليم العالي، بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، عضو في مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية - Belazzouz_benali@yahoo.f

تاريخ النشر: 2019/02/01

تاريخ القبول: 2019/01/25

تاريخ الاستلام: 2018/06/08

مستخلص:

يعتبر الأمان المصرفي من أهم السيمات الأساسية التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط ، حتى تستطيع المحافظة على إستمراريتها وقدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية ، لذلك استند مضمون بحثنا على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، ويتمثل جوهرها في العوامل الداخلية المتمثلة في السيولة ، الربحية وكفاية رأس المال أما العوامل الخارجية فتتمثل أهمها في العوامل التنظيمية ، والأسباب التشريعية بالإضافة إلى استقرار سياسات الاقتصادية الكلية، هذا من جانب النظري، أما نتائج الجزء التطبيقي تشير إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي ومرودية الأصول، وعلاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي ومخاطر السيولة ومعدل نمو الودائع، معتمدا في ذلك على طريقة المربعات الصغرى وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد .

الكلمات المفتاحية: الأمان المصرفي، التعثر المصرفي، الربحية، مخاطر السيولة ،الاستقرار المصرفي.

Abstract:

Bank hedging is one of the most important basic features that banks should consider when they carry out any activity so that they can maintain their continuity and their ability to face banking risks. Therefore, the content of our research was based on studying and analyzing factors affecting the degree of bank hedging .their core is the internal factors such as liquidity, profitability and capital adequacy. The external factors are mostly factors in regulations and legislative

reasons in addition to the stability of macroeconomic policies, in theory, and the practical side results as well indicate a positive relationship with a statistically significant correlation between bank hedging and asset satisfaction and a statistically significant negative correlation between bank hedging, liquidity risk and deposit growth rate, using the smaller squares method using the multiple regression model.

Keywords: banking hedging, banking stumbling, profitability, liquidity risk, banking stability.

المؤلف المراسل: أ. بلغالم حمزة ، hamzabelghalem44@gmail.com

مقدمة :

أصبحت المصارف في ظل العولمة المالية والتزايد المستمر للمنافسة المحلية والدولية عرضة للعديد من المتغيرات التي عرفتها البيئة المصرفية المعاصر من مخاطر وأزمات مصرفية، والتي تكون ناتجة عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وإدارته أو لعوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها المصرف، فمن شأن هذه العوامل أن تؤثر على أمان المصرف واستمراره، لأنها تمس بصورة مباشرة على أهم مداخلته ومخرجاته، وفي هذا الإطار أصبح تحقيق الأمان المصرفي من أهم السمات الأساسية التي يجب على المصرف مراعاتها عند قيامه بأي نشاط، حتى يتمكن من مواجهة التغيرات التي يتأثر بها سواء على مستوى بيئته الداخلة أو على مستوى بيئته الخارجية، وذلك من خلال اعتماد مداخل متكاملة للعمل المصرفي تتوجه نحو تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وإدارة المخاطر.

كما شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية كغيرها من الدول العالم مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة وشروط عملها المصارف من خلال وضع قوانين وضوابط تلزم المصارف باحترامها، من أجل تحقيق الأمان المصرف أو ما يعرف بالسلامة المصرفية، وتبعاً لما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي كما يلي: فيما تتمثل أهم محددات الأمان المصرفي للمنظومة المصرفية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية: بناء على السؤال الرئيسي المطروح أعلاه يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما لعلاقة بين كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي؟؛
- ما لعلاقة بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي؟؛
- ما لعلاقة بين معدل نمو الودائع ودرجة الأمان المصرفي؟؛

الفرضيات: على ضوء ما تقدم يمكن وضع الفرضيات التالية :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة ما بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة ما بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي ؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة ما بين معدل نمو الودائع ودرجة الأمان المصرفي؛
- أهمية الدراسة : يعتبر الأمان المصرفي من أهم الركائز الأساسية التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط كان، بهدف التقليل من المخاطر التي يتعرض لها ، خاصة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة التي تحوط بها مخاطر متنوعة، وذلك من أجل المحافظة على السلامة المالية للمصارف بغية التوصل إلى جهاز مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمساهمين .
- هدف البحث :نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري، من اجل اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لتقليل من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على الأمان المصرفي، وفي خضم ذلك إلى تحقيق أهداف :
- التحديد الدقيق لمفهوم الأمان المصرفي ومظاهره والآثار الناجمة عنه؛
- معرفة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري وتحديد طبيعة هذه العلاقة ؛
- حدود الدراسة:من أجل معالجة إشكالية الموضوع فقد تم تحديد الإطارين المكاني الزمني و للدراسة، حيث يتجلى الإطار الزمني في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2003-2015، أما فيما يخص الإطار المكاني فإن هذه الدراسة تمس النظام المصرفي الجزائري.
- منهج البحث:نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي واختبار صحة الفرضيات، فإننا سنعتمد على المنهج الاستنباطي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد البحث ، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات الاقتصاد القياسي لتقدير درجة الأمان المصرفي.
- الدراسات السابقة:يمكن إبراز أهميتها فيما يلي
- دراسة بهية مصباح محمود صباح ، ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الإسلامية غزة ،2008، تحت عنوان العوامل المؤثر على درجة الأمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني ، من خلال بناء نموذج محاسبي قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر المتعلقة بدرجة السيولة ، والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال والمخاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة ومعدل العائد على الموجودات ، كما خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان ؛

- حسني علي خريوش وخالد عبد العال الزعبي ومحمد عيسى العابدي هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، وتم جمع بيانات عينة الدراسة عن طريق القوائم المالية للبنوك بالإضافة إلى تقرير الصادرة عن طريق البنك المركزي الأردني والتقارير الصادرة عن هيئة الأوراق المالية خلال الفترة (1992-2002)، وقد اشتملت عينة الدراسة على ثلاثة عشر بنك، وقد تم معالجة بيانات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر تدني رأس المال، ومخاطر الائتمان، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات العينة في مجال التمويل والاستثمار؛

- دراسة (Malynex, P. and Thornton, J بعنوان محددات ربحية البنك الأوروبي (Determinants of European Bank Profitability)، سنة 1992 فقد عالجت هذه الدراسة العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية للأصول الخطرة (الأمان المصرفي)، وبين كل من العائد على الأصول المتاحة ومعدل العائد على الاستثمار خلال الفترة 1987-1989 في ثماني عشرة دول، وقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية

طردية بين معدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على ومعدل العائد على جمالي الأصول؛ دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2005) بعنوان "الضائقة المالية ومخاطر ادارتها في الشركات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال الفترة (1997-2003) لنحو أكثر من 8000 بنك لأكثر من 25 مشاهدة ربع سنوية، وقد استخدمت الدراسة نموذج تحليل الـ Panel Data، وقد خلصت الدراسة في نتائجها إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين درجة السيولة وبين الأمان المصرفي، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر سعر الفائدة وقرارات الأمان المصرفي، حيث تشير النتائج إلى أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار 10% سيؤدي إلى الانخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار 0.25% مما يعني زيادة الأعباء المستحقة على البنوك، وتشير النتائج إلى عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة وهامش الائتمان على قرارات الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة في النهاية بضرورة زيادة الاعتماد على العقود المشتقة، لما لها من أثر إيجابي في تقليل حدة الصدمات الخارجية على سياسة البنوك المستقبلية.

- دراسة مجد عمران، أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا نموذج مقترح، مقال منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد رقم 37، العدد 1، 2015، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سوريا، والتنبؤ بها من خلال باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة الفترة (2008-2013)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي، كما أوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي، كما أوصت على ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من المخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات؛

- دراسة حسن أحمد الدراجي، عبد المنعم حسن إجابة، تحت عنوان العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية العامة، وذلك من خلال معرفة مدى تأثير كل من مخاطر (السيولة والائتمان رأس المال) على درجة الأمان المصرفي باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، وذلك من أجل اتخاذ المصرف التدابير الاحترازية اللازمة لتجنب حدوث أزمات مالية.

أقسام البحث: سنحاول من خلال ما سبق معالجة البحث من خلال المحاورين التالية:

المحور الأول: الأدبيات النظرية للأمان المصرفي

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية لقياس تأثير العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي

الجزائري

المحور الأول: الأدبيات النظرية للأمان المصرفي: يعتبر الأمان المصرفي من أهم المواضيع الهامة التي يجب على مصارف مراعاته، عند قيامها بأي نشاط كان، حتى تضمن بقائها واستمرارية في الساحة المصرفية، وذلك لتأثر هذا العنصر بعوامل الداخلية ترتبط بنشاط المصرف وبالعوامل خارجية، وللإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالأمان المصرفي سنعمل على دراسة النقاط التالية:

أولاً: تعريف الأمان المصرفي:

يقصد بالأمان المصرفي من وجهات نظر الأدبيات الاقتصادية والمالية الإحاطة والحذر من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية، وتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمانية، ومخاطر سعر الفائدة¹، أو بعبارة فإنه يعبر عن الحالة

التي يتمتع بها المصرف بمركز مالي قوي ويكون قادر على العمل بكفاءة ،ضمن بيئة اقتصادية سليمة وقواعد تنظيمية وإشراف مصرفي حصين بما يمكنها من تجنب المخاطر والأزمات التي تتعرض لها²، كما ينظر إلى الأمان المصرفي بمدى قدرة رأس مال الممتلك على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول³، أو بتعبير آخر يعرفه البعض عن قدرة المصرف على تحمل أحداث غير مرغوب فيها أو معاكسة (أزمة التعثر)⁴. فأما إذا حاولنا إعطاء مفهوم للأمان المصرفي من منظر الاستقرار المصرفي على المستوى الجزئي فإننا في هذه الحالة نتكلم عن فشل البنك والذي يعرف على أنه "تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك، التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه، في هذه الحالة نقول على البنك أنه معسر⁵. بمعنى أن الأمان المصرفي يتحقق طالما لا يعاني المصرف من مشاكل التعثر* أو بتعبير آخر أن يكون المصرف ممتلكا لمقومات الاستقرار والاستمرار من كفاية رأس مال المصرف لمواجهة التزاماتها في أي وقت ،بالإضافة إلى متانة نظامه الداخلي وكفاءة إدارته في تسيير شؤونه، من أجل مواجه أثر التطورات المصرفية الحديثة⁶. وبالتالي يتطلب مبدأ الأمان المصرفي أن يتمتع المصرف بمركز مالي سليم ومعافى ويكون لديه القدرة على القيام بالوساطة المالية بكفاءة .

وعلى ضوء ذلك لا يخرج مفهوم الأمان المصرفي عن هذا الإطار، فهو يعبر عن الحالة التي يكون المصرف قادرا على سداد التزاماته أو تلبية الطلب على السيولة من العملاء على المدى القصير، بالإضافة إلى الصمود والاستمرارية في مواجهة المخاطر والأزمات التي تواجه المصارف وذلك من خلال المركز المالي أي (الملاءة المصرفية) الذي يتمتع به المصرف.

وبالتالي يمكن التعبير عن الأمان المصرفي بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية والغير النظامية أي ،بمعنى مدى قدرة رأس المال المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول ،ومواجهة الطلب الغير المتوقع على السيولة.ويمكن التعبير عنه رياضيا بالعلاقة التالية⁷: **الأمان المصرف = حقوق الملكية / إجمالي الموجودات**

وتتمثل مبادئ المبادئ الأمان المصرفي فيما يلي :

-إن تحقيق الأمان المصرفي بداية وقبل كل شيء هي مسؤولية مالكيه ،أما بالنسبة لتحقيق سلامة النظام المصرفي هي من اهتمامات السلطات العامة

-الأمان المصرفي مرتبط بشكل حاسم بسلامة سياسات الاقتصاد الكلي⁸

-يجب أن يتضمن إطار العمل من أجل تحقيق الأمان المصرفي هياكل لدعم الحوكمة الداخلية ،بالإضافة إلى وضع قواعد لإدارة المخاطر المصرفية والصمود أمام الأزمات المصرفية -الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية⁹

ثانيا: خصائص وأهمية الأمان المصرفي

1. خصائص الأمان المصرفي¹⁰

-قدرة المصرف على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف، بالإضافة إلى قيام المصرف بتسييد الالتزامات إلى أصحابها دون مماطلة ؛

-التزام المصرف بنشر القوائم المالية الإلزامية المحاسبية، ومدى درجة الإفصاح المحاسبي فيها، من خلال تطبيق معايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف للوصول إلى معلومات واضحة وملائمة، وذات موثوقية عالية، قابلة للمقارنة مع معلومات المصرف الأخرى؛

-تكون قيمة السوقية الأصول أكبر من الالتزامات الجارية للمصرف¹¹

- يعتبر الأمان المصرفي من أهم السمات الرئيسية لأي مصرف.

2. أهمية الأمان المصرفي: تظهر أهمية الأمان المصرفي من خلال ثلاثة جوانب رئيسية

الجانب الأول بالنسبة للعملاء: يعتبر الأمان المصرفي عنصراً مهماً بالنسبة للعملاء سواء كانوا أفراداً للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد، أو قطاعات الأعمال وذلك للمحافظة على أموالهم وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لها أكبر عائد ممكن ؛

الجانب الثاني بالنسبة للدولة: تظهر أهمية الأمان المصرفي بالنسبة للدولة من خلال تأثيره على المودعين، لأن زيادة ثقة العملاء في مصرف معين ليست شأناً بهذا المصرف بمفرده، بل هي شأن عام يتعلق بالقطاع المصرفي بالاقتصاد الدولة، فزعزعة ثقة العملاء بالمصرف قد يؤدي إلى عزوفهم عن التعاملات المصرفية بشكل عام، وقد ينتقل هذا الانطباع إلى فئات أخرى في المجتمع، مما قد ينشأ عنه عزوفاً عاماً بين الأفراد عن التعاملات المصرفية بوجه عام مما يضر بالاقتصاد الدول ككل، وبمعنى آخر فإن فقدان الثقة في المؤسسات المصرفية يخلق مشكل صعوبة تعبئة المدخرات مما ينجر عنه صعوبة تمويل الاقتصاد¹²؛

الجانب الثالث بالنسبة للمصرف: المحافظة على استمرارية نشاط المصرف من خلال أداء وظائفه ونشاطه، دون التعرض للخسارة أو التصفية¹³، زيادة ربحية المصرف، والمحافظة على الهيكل المالي لميزانية المصرف، وذلك من خلال تهافت المودعين في وضع أموالهم لدى المصرف الأمان

ثالثاً: آثار ومظاهر الأمان المصرفي

1. آثار الأمان المصرفي

- زيادة الثقة بالمصارف: ويكون ذلك عن طريق تهافت العملاء والمودعين على الإيداع والادخار في المصارف، وذلك من خلال اطمئنانهم على استرجاع ودائعهم، وبالتالي زيادة مصادر الأموال في المصارف التي تعتبر من موارد المهمة لتعبئة القروض وتمويل الاستثمار، وهو ما ينجر عنه ارتفاع العوائد في المصارف ؛

- ارتفاع النمو الاقتصادي : يؤدي الأمان المصرفي إلى استقرار الجهاز المصرفي ، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للمصرف الناتج عن زيادة إيداع وادخار العملاء لمخدراتهم في المصرف بسبب وجود هذا الاستقرار مما ينجم عنه زياد في تمويل والإقراض المشاريع الاستثمارية فينتج عن ذلك إجراء زيادة حجم الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي؛
 - استقرار وجذب التدفقات النقدية القصيرة و طويلة الأجل، وذلك نتيجة لتوفر مؤشرات الأمان واستقرار المصارف؛
 - تحسين علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية خاصة في مجال التمويل: إن تحقيق الأمان المصرفي يؤدي بالضرورة إلى وجود نظام مصرفي مستقر قادرا على سداد التزاماته سواء المحلية أو الدولية؛
 - تحسين أداء الشركات والمشاريع الممولة من قبل المصارف: بسبب قدرة المصارف على تقديم حجم التمويل اللازم، وخاصة في المراحل الصعبة الأثر على السياسة النقدية والمالية: يساهم الأمان المصرفي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى رأسها استقرار الأسعار، فإذا مأخذنا في الاعتبار أن الجهاز المصرفي يمثل حلقة مهمة في تحقيق انسجام السياسة النقدية فإن أي خلل في احد مؤسساتها سيؤثر سلبا على أهدافها، كما يؤثر الأمان المصرفي على السياسة المالية من خلال ارتفاع حجم الإيرادات في شكل ضرائب على أرباح على المصارف، وانخفاض حجم التكاليف الناجمة عن قيام السلطات المختصة في تسيير شؤون المؤسسات المصرفية؛
 - الأثر على القطاع الخارجي: يؤثر الأمان المصرفي على ميزان المدفوعات ممن خلال مساهمته في زيادة من عمليات التصدير المنتجات والخدمات وذلك لسهولة حصول المنشآت المصدر على التمويل والضمانات اللازمة لتسوية عمليات التصدير، كما يساهم أيضا في استقرار رؤوس الأموال داخليا مما يكسب الدولة للاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة مما ينعكس بصورة ايجابية (فائض) على حساب رأس المال .
2. مظاهر الأمان المصرفي: يمكن تقسيم المظاهر الأمان المصرفي إلى :
- أ. المظاهر الداخلية: وتتمثل في
- استقرار النسب المالية المستخرجة من تحليل المراكز المالية على فترات متتالية وعلى رأسها نسب السيولة والربحية وجودة الأصول
 - توازن في الهيكل المالي للمصرف؛
 - ارتفاع الأرباح التشغيلية وتحسينها لفترات متتالية واحتمال استمراره لسنوات قادمة، نظر لقلة حجم الخسائر التي تلحق بالمصرف من جراء سعيه للحصول على السيولة بتكاليف منخفضة

لتسديد التزام المودعين، وارتفاع حجم التوظيفات المصرف مما يؤدي ذلك إلى زيادة رأس مال المصرف ؛

- استقرار الإدارة داخليا في ظل الوضعية المالية المريحة للمصرف، وهذا نتيجة لتوفرهم على الخبرة الكافية وقلة الصراعات بين المساهمين خاصة في ما يخص تغليب المصالح الخاصة ؛
 - ارتفاع الروح المعنوية للعاملين وتمسكهم بالعمل المصرفي، خاصة في ظل الأرباح التي يحققها المصرف والتي تعود عليهم بإيجاب في تحسين رواتبهم ؛
 - انخفاض المستمر في تسير شؤون المصرف يجعل من إدارة المصرف تسعى إلى زيادة من النمو والتوسع في السوق المصرفي، وذلك من خلال فتح بعض الفروع الجديدة للمصارف.
 - استقرار في حجم سحب الودائع من طرف المودعين، خاصة في ظل وجود المراكز المالية المريحة للمصرف؛
 - قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير؛
 - زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المصرف، و ارتفاع حجم الإيداع فيه نظرا لثقة المتعاملين والمستثمرين من مقدرتهم على رد أموالهم؛ للمصرف على رد أموالهم الموظفة عنده، مما ينتج عنه تحسين الموقف التنافسي له في السوق المصرفي؛
- المظاهر الخارجية: تتمثل في**
- ارتفاع المستمر والواضح في القيمة السوقية للأسهم المصرف المسجلة في بورصة الأوراق المالية ؛
 - قدرة المصرف على المنافسة السعرية المتمثلة نظرا لزيادة حجم التوظيفات المختلفة المدرة للعوائد ؛
 - استقرار سمعة المصرف مع المتعاملين معه في سوق النقد؛
 - التزام المصرف بتسديد مستحققاته الضريبية لمصلحة الضرائب.
- رابعا: العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي: تتأثر أمان المصارف باختلاف أنواعها بالبيئة المصرفية التي تزال فيها نشاطها، ويمكن حصرها في العوامل الداخلية وعوامل خارجية.**
- 1. العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية في: تعبر عن جل العوامل التي يستطيع المصرف السيطرة عليها لأنها تتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف، ويمكن حصرها في :**

الإدارة السيئة وتدني الكفاءة الإدارية: إن غياب خصائص الإدارة الكفؤة تساعد في تعرض المصارف للكثير من الصعوبات بسبب ضعف السياسة الائتمانية والاستثمارية، وعدم القدرة على تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف، مما تنعكس بصورة سلبية على الأمان المصرفي السيولة: تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت. ونظرا لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله¹⁴؛

صافي الأرباح السنوية للمصرف: المصرف بصفة عامة هو منشأة تتعامل بالأموال سواء من ناحية قبول الودائع أو منح القروض، بحيث تهدف من وراء هذا العمل تحقيق الربح، ويعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف، إذ أن تحقيق هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على إستراتيجيتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق مالكيها، وتعزيز ملاءمتها وسيولتها، مما يزيد قدرتها على مواجهة المخاطر والتزاماتها في وقت¹⁵؛

عدم تلاؤم أصول وخصوم المصرف: يقصد به عدم كفاية الأصول لتغطية مخاطر الالتزامات التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، خاصة الطويلة الأجل منها، وتكون معرض للتعثر بسبب التوسع في منح القروض، وإتاحة المصرف سحب الودائع في أي وقت، وعدم الاحتفاظ بالسيولة كلها عوامل من شأنها تؤثر على أمان المصرف¹⁶؛

تنوع المحفظة المالية للمصرف: يؤدي التنوع الأصول في المصارف إلى تقليل المخاطر المصرفية من جهة وزيادة في العائد من جهة أخرى، مما يجعل المصرف في وضعية مالية مريحة تسمح له مواجهة الظروف الطارئة التي تحيط به ؛

العوامل النوعية: تعتبر العوامل النوعية المتمثلة في كل جودة الخدمات المصرفية، والأداء التسويقي للمصرف، وكفاءة العنصر البشري في المصرف من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، خاصة في ظل اشتداد المنافسة بين المصارف، وذلك لأن جودة الخدمة المصرفية وكفاءة العنصر البشري وكذلك الأداء التسويقي يؤثر في شعور العميل بالأمان المصرفي، وذلك حسب رأي أغلب العملاء، حيث أن تنوع الخدمات المصرفية المقدمة وتطويرها بشكل مستمر ومتطابق مع

الوعود والأنشطة الإعلامية التي يروجها المصرف تجعل العميل متمسكا أكثر بالمصرف، مما يؤدي ذلك إلى زيادة في عوائد المصرف وهو ما يساعدها مواجهة والصمود أمام لمخاطر المصرفية¹⁷؛ كفاية رأس المال: لقد اجتمعت أغلب الدراسات السابقة على أهمية كفاية رأس المال الذي تعتبر عنصرا هاما في تحقيق الأمان المصرفي، باعتبارها الخط الدفاعي الأول في حماية المصرف من المخاطر المصرفية وحماية أموال المودعين¹⁸، والتقليل من احتمال فشل المصرف بالإضافة إلى المحافظة على مستوى القروض التي يقدمها المصرف، خصوصا في أوقات العصبية التي يمر بها الاقتصاد¹⁹؛ مشكلة الديون المتعثرة: تؤدي الديون المتعثرة في أي مصرف إلى تجميد جزء كبير من موارده، مما يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة استثمارات المصرف²⁰، وهذا ما يؤثر سلبا على ربحيته وبالتالي على الأمان المصرفي.

2. العوامل الخارجية: تعبر عن العوامل التي مصدرها البيئة الخارجية العامة والتي لا تقع ضمن نطاق التحكم من طرف المصرف، وتتمثل أهم هذه العوامل في:

استقرار الاقتصاد الكلي: يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من أهم العوامل المساهمة في تحقيق السلامة النظام المصرفي، وذلك نتيجة لتأثر هذا الأخير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، والتضخم، وعجز في الحساب التجاري...)،²¹ فالتقلبات في معدات التضخم تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة الجهاز المصرفي على القيام بدور الوساطة وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة²²، كما تأثر طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة على سلامة الجهاز المصرفي، وبذلك لا يمكن تأسيس نظام سليم ومستقر يتمتع بالديمومة ما لم يتم توفير سياسات اقتصاد كلي مستقر تسهم في تطوير المتغيرات الاقتصادية؛

الأسباب التشريعية: تتمثل في قصور القوانين التي تحكم أعمال المصارف من حيث عدم شمولها وتغطيتها لكثير من الثغرات التي تظهر في العمال المصرفية، والتي لا تساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مثل عدم تناسب الإجراءات والتعليمات التي تتخذها السلطة النقدية مع حجم المخالفات التي ترتكبها بعض المصارف، وقصور التشريعات المصرفية فيما يتعلق بالمعالجة الفعالة لحالات التعثر وإيجاد حلول سريعة قبل تصفية المصرف؛

التدخل الحكومي: تلجأ بعض الحكومات إلى التدخل في أعمال المصرف، إذ تعتمد إلى استخدام المصارف التي تملكها لتمويل مشاريع مشكوك في مرد وديتها وربحيتها، كما ينظر إليها على أنها الممول الرئيسي للخزينة العمومية من خلال إقراض القطاع العام بمعدلات كبيرة نتيجة الأداء السيئ للشركات الممولة مما ينعكس على مستقبل المصرف، ويجعلها غير قادر على الصمود لأي أزمة كانت²³؛

عوامل تنظيميه: فعدم وجود كل من رقابة وإشراف مصرفي فعال ونظام محاسبي ناجع وتبني نظام تأمين على الودائع، بالإضافة إلى ضعف الحوكمة المصرفية ، كلها عوامل تؤثر بأثر سلبي على درجة الأمان المصرفي، بحيث تكتسي فعالية ونجاعة الأنظمة المحاسبية وأجهزة الرقابة أهمية كبيرة ، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح على الديون المتعثرة ، بالإضافة إلى درجة التزام المصرف بالقوانين سواء منها المحلية أو التي لها علاقة بتوصيات دولية من الهيئات العالمية ،كلجنة الرقابة المصرفية ، إلى التقليل من المخاطر المصرفية بأنواعها التي تعتبر عاملا مهدد للأمان المصرفي إضافة إلى ذلك تهدف إلى التقليل من حدوث أزمات مالية؛

بنية السوق المصرفية: تحت المنافسة الشديدة المصارف على تحمل مخاطر مرتفعة غير ملائمة ، خصوصا بتسعير غير مناسب مع المخاطر، حيث أن إمكانية سلوك المخاطر المرتفعة يكون بكثرة في سوق شديدة المنافسة ، فالمنافسة الشديدة بين المصارف والمبنية على أسس غير سليمة نتيجة التهافت على استقطاب نفس العملاء تؤدي بهم إلى المساهمة في تهريج منتظم مفاده وعي مفقود بين قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض²⁴.

المحور الثاني: قياس درجة تأثير العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي:

سنحاول من خلال هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح أهم العوامل على درجة الأمان المصرفي في الجزائر، وذلك بناء على ما قدمته البحوث العلمية المحكمة (الدراسات السابقة) سواء الوطنية منها أو الأجنبية ، حيث توصلت أغلب الدراسات السابقة التي عالجت موضوع العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي إلى وجود عدة عوامل من بينها المخاطر المصرفية بأنواعها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ،مخاطر رأس المال) ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ، ومعدل نمو الودائع والقروض ومعدل السيولة،

1-توصيف نموذج الدراسة القياسية:

رغبة منا في إيجاد النموذج القياسي الذي يبرز علاقة درجة الأمان المصرفي بمجموعة العوامل المفسرة له في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2003-2015، وبالاعتماد على الدراسات السابقة في هذا المجال ارتأينا اعتماد النموذج القياسي الخطي الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$BH_t = b_0 + b_1 IQ_t + b_2 (M2_PIB)_t + b_3 MCGPr_t + b_4 RK_t + b_5 MCDEP_t + b_6 CR_t + b_7 ROA_t + b_8 ROE_t + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث:

BH_t - درجة الأمان المصرفي

IQ_t - مخاطر السيولة؛

$(M2_PIB)_t$: نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

- $MCGPr_t$: معدل نمو إجمالي القروض؛
- RK_t : مخاطر رأس المال؛
- $MCDEP$: معدل نمو الودائع؛
- CR_t : مخاطر الائتمان؛
- ROA_t : معدل العائد على الأصول؛
- ROE_t : معدل العائد على حقوق الملكية؛
- ε_t : المتغير العشوائي؛ أما فيما يخص حساب هذه المؤشرات أنظر إلى الملحق الأول الجدول رقم

2

يعد هذا النموذج شرحاً للظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، وبالتالي لا يمكن تقدير معاملات النموذج الأصلي بسبب عدم قدرتنا على معرفة حد الخطأ، وبالتالي نلجأ إلى إيجاد معاملات النموذج المقدر والذي يمثل النموذج الأصلي أحسن تمثيل، حيث يمكن كتابة هذا النموذج كما يلي:

$$\widehat{BH}_t = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 IQ_t + \hat{b}_2 (M2_PIB)_t + \hat{b}_3 MCGPr_t + \hat{b}_4 RK_t + \hat{b}_5 MCDEP_t + \hat{b}_6 CR_t + \hat{b}_7 ROA_t + \hat{b}_8 ROE_t \dots (2)$$

وبناء على ذلك سيتم الاعتماد على البيانات الإحصائية المقدمة من طرف الهيئات النقدية في الجزائر، متمثلة في بنك الجزائر، من خلال التقارير الخاصة التي يصدرها هذا الأخير لإيجاد معاملات هذا النموذج القياسي الذي يمكن من خلاله تفسير ظاهرة الأمان المصرفي في الجزائر

2- تقدير النموذج القياسي: يقصد بتقدير النموذج القياسي إيجاد معاملات النموذج المقدر الذي يمثل الظاهرة المدروسة ، وبما أن النموذج المقدر يأخذ الصيغة الخطية والاعتماد على الفرضيات الكلاسيكية فإنه يمكننا استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لإيجاد المعادلة الخطية التي تبرز علاقة درجة الأمان المصرفي في الجزائر بمجموعة العوامل المفسرة له.

وفي البداية سنقوم بتقدير النموذج كما هو أي بالاعتماد على كافة المتغيرات المستقلة ، وبناء على نتائج تقييم هذا النموذج المقدر سنعمد إلى تلافي مشاكل هذا التقدير، وبالتالي الوصول إلى أفضل نموذج يمكن من خلاله تفسير ظاهرة الأمان المصرفي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2003-2015) اعتماداً على مجموعة من العوامل، والتي التي سيتم تحديدها بناءً على أهمية تأثير هذه الأخيرة ومدى اجتيازها لاختبار المعنوية الإحصائية والاقتصادية.

1-2- تقدير وتقييم النموذج الأصلي: باستخدام البيانات الإحصائية الخاصة بكل من درجة الأمان المصرفي، ومجموعة المتغيرات المذكورة في النموذج أعلاه، وبلاستعانة ببرنامج eviews09 فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم(01): نتائج تقدير نموذج درجة الأمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2003-2015:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	62.13462	70.32816	0.883496	0.4269
LQ	1.181179	4.453280	0.265238	0.8039
M2PIB	-0.010901	0.319517	-0.034116	0.9744
MCGP	0.057464	0.110867	0.518314	0.6316
RK	-0.736299	2.078638	-0.354222	0.7411
MCDEPR	-0.365938	0.091984	-3.978266	0.0164
CR	-2.104486	6.303347	-0.333868	0.7552
ROA	6.379070	2.534404	2.516990	0.0656
ROE	0.020148	0.143049	0.140849	0.8948
R-squared	0.975066	Mean dependent var	17.83769	
Adjusted R-squared	0.925199	S.D. dependent var	5.398443	
S.E. of regression	1.476460	Akaike info criterion	3.823133	
Sumsquaredresid	8.719742	Schwarz criterion	4.214251	
Log likelihood	-15.85036	Hannan-Quinn criter.	3.742740	
F-statistic	19.55324	Durbin-Watson stat	3.052995	
Prob(F-statistic)	0.005913			

واستنادا إلى الجدول رقم (01) يمكن كتابة النموذج المقدر لمتغير درجة الأمان المصرفي في الجزائر كما يلي:

$$\begin{aligned} \bar{B}\bar{H}_t = & 62.13 + 1.18LQ_t - 0.01(M2_PIB)_t + 0.05MCGPr_t \\ & - 0.73RK_t - 0.36\bar{b}_5MCDEP_t - 2.10CR_t + 6.37ROA_t \\ & + 0.02ROE_t \end{aligned}$$

كما يتضح أيضا من خلال الجدول رقم (01) أن بعض إشارات معاملات النموذج المقدر لا تتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، وبالتالي نقول أن النموذج غير مقبول اقتصاديا، أما من الإحصائية فيتضح أن معنوية تأثير بعض المعلمات في النموذج المقدر غير مقبولة إحصائيا، ذلك لأن القيمة

الاحتمالية لاختبار ستودنت الخاص بها أكبر من القيمة $a=0.05$ (قيمة مستوى المعنوية). وبالتالي فإن النموذج المذكور لا يمكن قبوله بسبب عدم اجتيازه لاختباري المعنوية الاقتصادية والإحصائية. وبالتالي فإن النموذج المقدر يعاني من مشكلة اختلال أحد الفرضيات الكلاسيكية التي تعد شرط أساسيا لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وبما أننا في إطار نموذج متعدد فإننا نفترض أن تكون فرضية استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض سببا في ظهور مشاكل التقدير، وللتأكد

من وجود ظاهرة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج نستخدم اختبار

$$\chi^2 = - \left[n - 1 - \frac{1}{6}(2m + 5) \right] \ln |R|^{25}$$

حيث أن n تمثل حجم العينة، m تمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، أما D فتمثل محدد مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة، ويتم التأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي عن طريق اختبار الفرضية التالية:

H_0 : عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة:

H_1 : وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة:

ويتم قبول أو رفض الفرضية الصفرية بمقارنة قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية لاختبار Khdeux عند مستوى معنوية $m(m-1)/2$ ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض فرضية استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض.

وبتطبيق منهجية الاختبار على النموذج المقدر فقد تم التوصل إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج تعاني من مشكلة الازدواج الخطي، ذلك لأن القيمة المحسوبة للاختبار $\chi^2_{p=23} = 51.974898$ أكبر من القيمة الجدولية للاختبار $\chi^2_{p=23} = 35.1725$ وعليه يجب حذف المتغيرات المسببة لظاهرة الازدواج الخطي من أجل الحصول على النموذج القياسي الأمثل.

2-2- إيجاد النموذج الأمثل لمتغير درجة الأمان المصرفي في الجزائر:

من أجل معالجة مشكلة الازدواج الخطي يجب بالدرجة الأولى معرفة المتغيرات التي ترتبط فيما بينها بعلاقة قوية، ثم يتم تحديد المتغيرة التي يتم حذفها اعتمادا على قوة تفسيرها للمتغير التابع مقارنة مع المتغيرة الأخرى، والتي يفترض أنه سبب في وجود المشكلة المذكورة، وبما أن النموذج

المراد تقديره يحتوي على 08 متغيرات مستقلة فإنه ليس من السهولة بما كان تحديد المتغيرات المسببة لظاهرة الازدواج الخطي، ثم تحديد أي من المتغيرات التي يمكن حذفها. إلا أن هناك مجموعة من البرامج الإحصائية التي قامت بتدليل هذه الصعوبات لعل أبرزها برنامج SPSS، والذي يحتوي على مجموعة من الطرق لتقدير مثل هذه النماذج وتلافي مشاكل التقدير المذكورة، ولعل أفضل هذه الطرق وأكثرها استعمالاً هي طريقة Backward، حيث تسمح هذه الأخيرة بإعطاء أفضل نموذج قياسي من بين مجموعة من النماذج القياسية الممكنة، فتقوم كخطوة أولى بإدخال كافة المتغيرات المفسرة إلى النموذج دفعة واحدة (المتغيرات التي لها أهمية نسبية في النموذج الكلي أي لا يتم إدخال المتغيرات التي تضعف القوة التفسيرية للنموذج)، ثم تقوم في الخطوة الموالية بحذف المتغيرات واحدة تلو الأخرى، ويتم مقارنة النموذجين المقدرين، أي النموذج قبل حذف المتغيرة مع النموذج الجديد أي بعد حذف المتغيرة، فإذا كان حذف المتغيرة يؤدي إلى تحسين جودة النموذج فإننا نقبل فرضية أن هذا المتغير مسبب لظاهرة الازدواج الخطي، لتخلص الطريقة في النهاية إلى النموذج القياسي الأمثل وهو النموذج المذكور في آخر الجدوال التي تقدمها هذه الطريقة:

هذا ويعد برنامج SPSS من أفضل البرامج التي يمكن استخدامها في هذا المجال، حيث يتوفر هذا الأخير على تقنية تقدير معينة تسمى بطريقة Backward، التي تسمح بإدخال كافة المتغيرات المفسرة إلى النموذج دفعة واحدة (المتغيرات التي لها أهمية نسبية في النموذج الكلي أي لا يتم إدخال المتغيرات التي تضعف القوة التفسيرية للنموذج)، ثم تقوم في الخطوة الموالية بحذف المتغيرات واحدة تلو الأخرى، ويتم مقارنة النموذجين المقدرين، أي النموذج قبل حذف المتغيرة مع النموذج الجديد أي بعد حذف المتغيرة، فإذا كان حذف المتغيرة يؤدي إلى تحسين جودة النموذج فإننا نقبل فرضية أن هذا المتغير مسبب لظاهرة الازدواج الخطي، وتمكن الطريقة من إيجاد النموذج الأمثل الذي يكون هو النموذج الذي يذكر في آخر الجداول الإحصائية.

وباستخدام الطريقة المذكورة في التقدير فقد توصلنا إلى أن هناك 05 نماذج ممكنة يمكن من خلالها تفسير ظاهرة الأمان المصرفي في الجزائر، وذلك اعتماداً على ارتفاع القوة التفسيرية لهذه النماذج، ويمكن تلخيص هذه النماذج اعتماداً على الملحق رقم (01) الجدول رقم 1 كما يلي:

$$\begin{aligned} \bar{B}\bar{H}_t &= \bar{b}_0 + \bar{b}_1 IQ_t + \bar{b}_2 (M2_PIB)_t + \bar{b}_3 MCGPr_t + \bar{b}_4 RK_t + \bar{b}_5 MCDEP_t + \bar{b}_6 ROA_t + \bar{b}_7 ROE_t \\ \bar{B}\bar{H}_t &= \bar{b}_0 + \bar{b}_1 IQ_t + \bar{b}_2 MCDEP_t + \bar{b}_3 ROA_t + \bar{b}_4 (M2_PIB)_t + \bar{b}_5 RK_t + \bar{b}_6 MCGPr_t \dots (4) \\ \bar{B}\bar{H}_t &= \bar{b}_0 + \bar{b}_1 IQ_t + \bar{b}_2 MCDEP_t + \bar{b}_3 ROA_t + \bar{b}_4 (M2_PIB)_t + \bar{b}_5 RK_t \dots (5) \\ \bar{B}\bar{H}_t &= \bar{b}_0 + \bar{b}_1 IQ_t + \bar{b}_2 MCDEP_t + \bar{b}_3 ROA_t + \bar{b}_4 (M2_PIB)_t \dots (6) \\ \bar{B}\bar{H}_t &= \bar{b}_0 + \bar{b}_1 IQ_t + \bar{b}_2 MCDEP_t + \bar{b}_3 ROA_t \dots (7) \end{aligned}$$

وهذا ونلاحظ من خلال النماذج المذكورة أن طريقة Backward قد أقصت بعض المتغيرات التي لم تظهر في أي نموذج من النماذج الخمسة المذكورة، ذلك لأن إدراج مثل هذه المتغيرات يؤدي إلى إضعاف القوة التفسيرية لهذه النماذج، ومن بين المتغيرات المعنية نجد متغيرة المخاطر الائتمانية.

الجدول رقم(02) ملخص تقدير النماذج الممكنة باستخدام طريقة Backward:

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,987 ^a	,974	,938	1,33886
2	,987 ^b	,974	,948	1,23270
3	,986 ^c	,973	,953	1,16953
4	,985 ^d	,971	,956	1,13471
5	,984 ^e	,968	,957	1,12118

a. Predictors: (Constant), rk, m2/pib, mcdep, mcgpr, roe, lq, roa

b. Predictors: (Constant), rk, m2/pib, mcdep, mcgpr, lq, roa

c. Predictors: (Constant), rk, m2/pib, mcdep, lq, roa

d. Predictors: (Constant), m2/pib, mcdep, lq, roa

e. Predictors: (Constant), mcdep, lq, roa

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21

نلاحظ أن النماذج الخمسة المذكورة تتمتع بقوة تفسيرية كبيرة، حيث لا تقل نسبة تفسير المتغيرات المستقلة فيها للمتغير التابع عن 95%، وهذا مؤشر على جودة هذه النماذج، ولتأكيد ذلك نستخدم جدول تحليل التباين بالنسبة للنماذج المعنية.

الجدول رقم(03): جدول تحليل التباين للنماذج الخمسة المذكورة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	340,755	7	48,679	27,157	,001 ^b
	Residual	8,963	5	1,793		
	Total	349,718	12			
2	Regression	340,601	6	56,767	37,358	,000 ^c
	Residual	9,117	6	1,520		
	Total	349,718	12			
3	Regression	340,144	5	68,029	49,736	,000 ^d
	Residual	9,575	7	1,368		
	Total	349,718	12			
4	Regression	339,418	4	84,854	65,903	,000 ^e
	Residual	10,301	8	1,288		
	Total	349,718	12			
5	Regression	338,405	3	112,802	89,736	,000 ^f
	Residual	11,313	9	1,257		
	Total	349,718	12			

a. Dependent Variable: hp

b. Predictors: (Constant), rk, m2/pib, mcdep, mcgpr, roe, lq, roa

c. Predictors: (Constant), rk, m2/pib, mcdep, mcgpr, lq, roa

d. Predictors: (Constant), rk, m2/pib, mcdep, lq, roa

e. Predictors: (Constant), m2/pib, mcdep, lq, roa

f. Predictors: (Constant), mcdep, lq, roa

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة كبيرة نسبيا إذا ما تم مقارنتها مع القيمة الجدولية وهو ما يؤكد القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر، وعليه فإن يمكن قبول الفرضية البديلة بالنسبة لجميع النماذج المذكورة، أي أن علاقة متغير درجة الأمان المصرفي في الجزائر مع مجموعة العوامل المفسرة تأخذ الصيغة الخطية.

الجدول رقم(04):نتائج تقدير احسن نموذج (النموذج الخامس)

5	(Constant)	34,540	3,330		10,373	,000
	roa	6,851	,483	,945	14,183	,000
	lq	-,355	,051	-,547	-6,920	,000
	mcdep	-,371	,053	-,523	-7,026	,000

a. Dependent Variable: hp

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21

يتضح من خلال الجدول أن النماذج الأربعة الأولى غير مقبولة إحصائياً* بدليل أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت لبعض لمعاملات النماذج المذكورة أكبر من قيمة (a=0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم معنوية تأثير هذه المعاملات في تكوين النماذج، بعكس النموذج الخامس حيث نجد أن جميع معلماته ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المذكور، حيث تقل القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت لكل معلمة عن مستوى 05%، أي أن مجال الثقة لهذه المعلمات يفوق مستوى 95%.

وفي ذات السياق نجد أن النموذج الأخير يتوافق مع واقع النظرية الاقتصادية، بدليل أن إشارة كل معلمة من معلماته تنطبق مع الواقع الاقتصادي.

ومما يسبق يمكن استنتاج أن أفضل نموذج يمكن من خلاله تفسير ظاهرة الأمان المصرفي في الجزائر يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$\bar{BH}_t = 34.54 - 0.355IQ_t - 0.371MCDEP_t + 6.851ROA_t \dots (8)$$

2-2- تقييم النموذج القياسي الأمثل لظاهرة الأمان المصرفي في الجزائر:

بعد معالجة مشكلة الازدواج الخطي التي كان يعاني منها النموذج الأصلي، واختيار أفضل نموذج ممكن من بقية النماذج، فإنه وفي الخطوة الموالية يتوجب علينا إخضاع النموذج المختار إلى اختبار المعنوية الاقتصادية والإحصائية قبل قبوله كنموذج قياسي للظاهرة المدروسة. أ-التقييم الإحصائي:

هناك العديد من المؤشرات والاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من جودة النموذج المقدر يمكن تلخيصها فيما يلي:

01-معامل التحديد: تشير قيمة معامل التحديد للنموذج المقدر ($R^2=0.967$) إلى أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الأمان المصرفي في الجزائر ترجع بنسبة 96.7% إلى المتغيرات المتمثلة في: مخاطر السيولة، معدل نمو الودائع ومعدل مردودية الأصول، وهذا دليل على جودة هذا النموذج، حيث أن العوامل الأخرى الغير المدرجة في النموذج مجتمعة لا تفسر الظاهرة المدروسة إلا بنسبة ضئيلة تقل عن 04%.

02-اختبار الجودة العامة للنموذج: يتم اختبار الجودة العامة للنموذج باعتماد اختبار الفرضيات ل فيشر كما يلي:

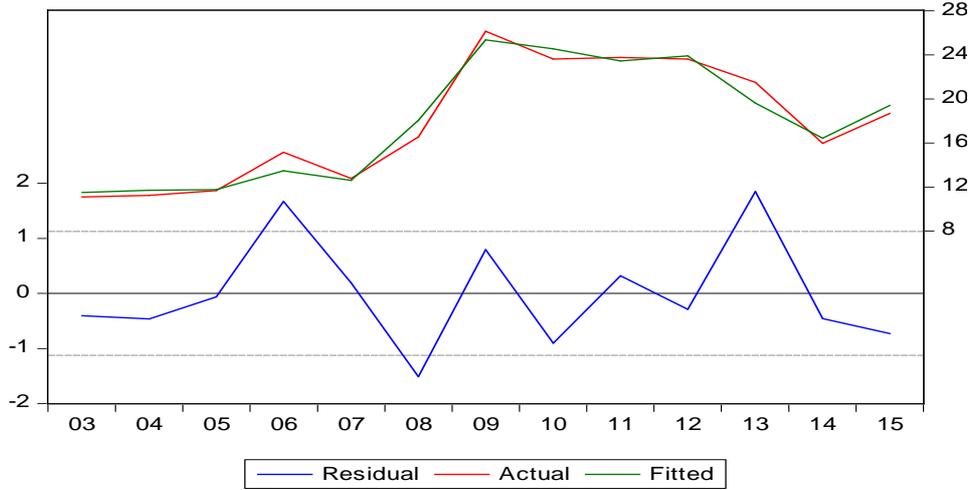
$$H_0 \left\{ \begin{array}{l} \text{عدم موضوعية النموذج المقترح في التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة} \\ \text{العوامل المفسر له} \end{array} \right.$$

موضوعية النموذج المقترح في التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة العوامل المفسر له H_1 :

ويتم قبول أو رفض الفرضية الصفريّة (رفض أو قبول الفرضية البديلة) بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة مع القيمة الجدول عند مستوى معنوية 5%، كما يمكن استخدام القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة في اختبار الفرضيات عن طريق مقارنة هذه القيمة مع مستوى المعنوية المذكور، وبما أن قيمة الاحتمال للاختبار المذكور في النموذج المقدر المبين في جدول تحليل التباين تساوي إلى (Sig= 0.000001) وهي أقل بكثير من القيمة ($\alpha=0.05$) فإنه يمكن قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى موضوعية النموذج المقدر في التعبير عن العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومجموعة

العوامل المفسرة له، وهو وما يؤكد سلامة صياغة النموذج وكذا مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية لمخرجات النموذج القياسي الموضح في الشكل التالي:

الشكل(01): القيم الحقيقية والقيم المقدرة للنموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

3- اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج (اختبار ستودنت): يقيس اختبار ستودنت المعنوية الإحصائية الجزئية للنموذج، أي المعنوية الإحصائية لكل معلمة على حدة، وإذا أخذنا مثلا معلمة الثابت فإنه يمكن إجراء هذا الاختبار كما يلي:

$$H_0: b_0 = 0 \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{عدم معنوية تأثير الثابت في تكوين النموذج} \\ \text{معنوية تأثير الثابت في تكوين النموذج} \end{array} \right.$$

$$H_0: b_0 \neq 0$$

حيث إذا كانت قيمة T-student المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذات الاختبار فإننا نقبل الفرضية البديلة، ونخلص إلى نفس النتيجة إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من 0.05. وبالعودة إلى نتائج التقدير وبما أن كل القيم الاحتمالية الخاصة باختبار ستودنت المتعلقة بمعلمات النموذج المقدر أقل من (a=0.05) فإننا نقبل الفرضية البديلة بالنسبة لكل اختبار بمعنى آخر:

- نقبل فرضية معنوية تأثير الثابت في تكوين نموذج الأمان المصرفي في الجزائر؛
- نقبل فرضية معنوية تأثير معامل مخاطر السيولة في تكوين نموذج الأمان المصرفي في الجزائر؛
- نقبل فرضية معنوية تأثير معامل معدل نمو الودائع في تكوين نموذج الأمان المصرفي في الجزائر؛
- نقبل فرضية معنوية تأثير معامل مردودية الأصول في تكوين نموذج الأمان المصرفي في الجزائر.

4-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: إن الارتباط الذاتي بين الخطأ في فترة معينة والخطأ في فترة أخرى من شأنه أن يعطي علاقة قياسية مغلوبة وغير صحيحة في الغالب، لذا يتوجب أن تكون النماذج القياسية خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وللكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط بين الأخطاء نستخدم اختبار درين واتسون، ويقوم الاختبار على مخطط يمكن من خلاله الفصل في مسألة وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط، وبالعودة إلى نتائج التقدير فقد تم التوصل إلى أن القيمة المحسوبة للاختبار ($DW=2.50$)، تقع في منطقة الشك، وبالتالي لا يمكن الفصل في وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وفقا لهذا الاختبار، ولذلك تم اللجوء إلى اختبار **Breusch-Godfrey**، الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بدرجة أكبر من الواحد، ويقوم الاختبار على أساس اختبار الفرضية التالية²⁶

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: p_1=p_2=p_3=\dots=p_p \text{ (استقلالية الأخطاء)} \\ H_1: p_1 \neq p_2 \neq p_3 \neq \dots \neq p_p \text{ (عدم استقلالية الأخطاء)} \end{array} \right.$$

ويتم اختيار فرضية على حساب أخرى اعتمادا على مقارنة إحصائية الاختبار المحسوبة مع القيمة الجدولية، أو مقارنة القيمة الاحتمالية للاختبار مع مستوى المعنوية 5%، ومن خلال برنامج eviews9 فقد تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار **Breusch-Godfrey** على النموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.744514	Prob. F(2,7)	0.1318
Obs*R-squared	5.713604	Prob. Chi-Square(2)	0.0575

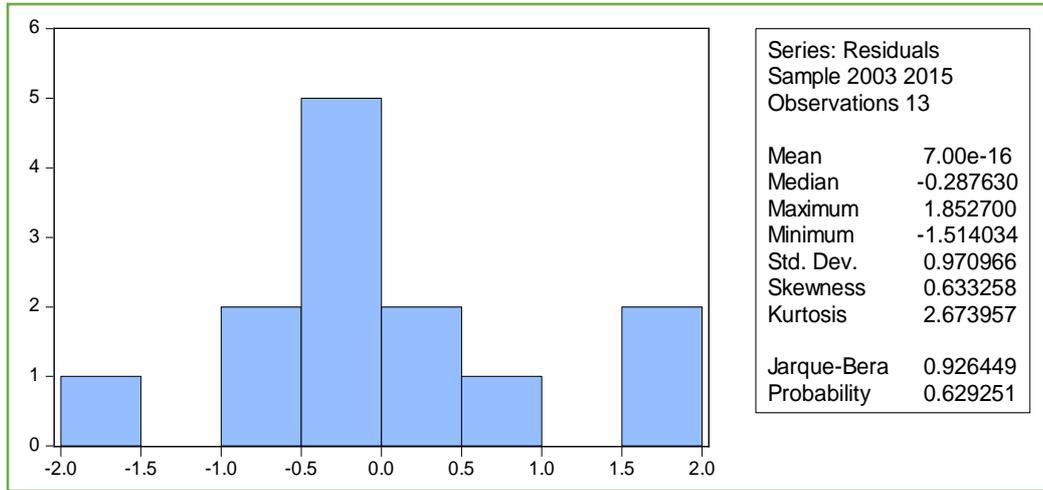
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج

Eviews.9

5-اختبار **JARQUE-BERA**: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إن كانت بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صر في للأخطاء، وبانحراف معياري معين، وباستخدام برنامج eviews 9 فقد تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نتائج اختبار **JARQUE-BERA** على بواقي تقدير نموذج درجة الأمان المصرفي في

الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 09

يتضح من خلال الشكل أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 05% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن بواقي تقدير ظاهرة الأمان المصرفي في الجزائر تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صفري وبانحراف معياري σ ، أي: $\varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2)$.

6- اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين): للتأكد من صحة فرضية تجانس تباين الأخطاء نستخدم اختبار ARCH حيث نجد أن قيمة الاختبار المحسوبة تساوي إلى $-2.01N * R^2$ squared باحتمال قدر ب(0.155)، وهي أقل من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل الفرض الصفرية، أي أن تجانس تباين الأخطاء في نموذج الأمان المصرفي.

الجدول رقم(06):نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.020986	Prob. F(1,10)	0.1856
Obs*R-squared	2.017458	Prob. Chi-Square(1)	0.1555

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 09
7- اختبار ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج: وذلك باستخدام اختبار Ramsey Teset حيث
نلاحظ انالقيمة الاحتمالية(0.9024) اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يثبت صحة الشكل الدالي
المستخدم في النموذج المقدر.

الجدول رقم(7) نتائج اختبار RAMSEY:

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: HP C LQ MCDEP ROA			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.126528	8	0.9024
F-statistic	0.016009	(1, 8)	0.9024
Likelihood ratio	0.025989	1	0.8719

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 09

التقييم الاقتصادي:

كما ذكرنا سابقا فإن معلمات النموذج المقدر تتوافق مع واقع النظرية الاقتصادية أو بالأحرى مع الواقع الاقتصادي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الزمانية والمكانية التي أجريت فيها الدراسة، حيث نجد أن درجة الأمان المصرفي في البيئة المصرفية الجزائرية ترتفع كلما انخفضت مخاطر السيولة، أي كلما ارتفع الأمان المصرفي ب 0.355 وحدة، وعليه فإن الاتجاه العام بين المخاطر السيولة والأمان المصرفي متوافق مع أغلب الدراسات السابقة نأي وجود علاقة عكسية .
فوجود المخاطر السيولة يعني أن المصرف غير قادر على سداد التزاماته اتجاه الغير ، وذلك نتيجة لعدم توافق بين الأصول والالتزامات من حيث أجل الاستحقاق وسوء توزيع الأصول على الاستخدامات ؛

وفي حين كانت الدراسات السابقة تدل على وجود علاقة طردية بين متغيرة معدل النمو الودائع ودرجة الأمان، فقد خالفت نتائج التقدير هذه الدراسات، حيث تشير النتائج إلى أن انخفاض معدل نمو الودائع بوحدة واحدة من شأنه أن يرفع من درجة الأمان لدى المصارف ب 0.371 وحدة، ولكن إذا

تعمقنا في واقع النظام المصرفي في الجزائر خلال هذه الفترة فإن هذه النتيجة تعد منطقية. حيث تميزت هذه الفترة بوجود فائض كبير في السيولة لدى البنوك، وهذا راجع بالأساس إلى ضخامة حجم الأموال المودعة، (عوائد البترولية جراء حرب الخليج) في مقابل ذلك لم يكن هناك توظيف كافي لهذه الموارد المالية، وعلى هذا الأساس فإن هذه البنوك ستعرض إلى مخاطر ائتمانية عند عملية سداد التزاماتها.

وفي ذات السياق تشير نتائج التقدير إلى أن متغيرة معدل العائد على الأصول هي الأكثر تأثيرا في درجة الأمان المصرفي، حيث أن ارتفاع المتغيرة المذكورة بوحدة واحدة من شأنه أي يرفع من درجة الأمان بـ 6.85 وحدة، في حين تشير قيمة الثابت إلى مجموعة العوامل الأخرى التي لم يتم إدراجها في النموذج.

خاتمة: إن الإجابة على السؤال الرئيسي ارتبطت بالبحث في ما مدى صحة أو نفي الفرضيات المعطاة في مقدمة البحث، وبعد الدراسة والتحليل النظري والتطبيقي كانت الإجابة عليها (الفرضيات) كما يلي :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة ما بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وعليه عند ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي نؤكد على صحة هذه الفرضية من خلال نتائج النموذج المتوصل إليه، والتي تشير على أنه كلما انخفضت مخاطر السيولة بوحدة واحدة يرتفع درجة الأمان المصرفي الجزائري بـ 0.355 وحدة، أي أنه كلما كانت للمصرف سيولة لازم كلما استطاع مواجهة التزاماته اتجاه العملاء، مما يؤدي ذلك إلى زيادة ثقة العملاء في المصرف وبالتالي زيادة سيولته الناتج عن وضع العملاء ودائعهم في المصرف مما يؤدي ذلك إلى زيادة درجة الأمان المصرفي أما بخصوص الفرضية الثانية : فهي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين درجة الأمان المصرفي ومعدل نمو الودائع، فهي خاطئة، وذلك استنادا إلى الجانب التطبيقي الذي يثبت العكس، أي أنه كلما انخفض معدل نمو الودائع بوحدة واحدة ارتفعت درجة الأمان المصرفي الجزائري بـ 0.371 وحدة، حيث أن هذه العلاقة تخلف جل الدراسات التي عالجت موضوع الأمان المصرفي، وخاصة الجانب النظري، أي أنه كلما زادت نسبة نمو الودائع زادت نسبة سيولته وبالتالي زادت درجة أمانه، ويفسر هذا التناقض على أنه هنالك توظيف غير فعال لهذه الموارد مما يترتب على المصرف تكاليف على هذه الموارد، مما ينعكس ذلك على درجة الأمان المصرفي

أما بالنسبة للفرضية الثالثة: المتمثلة في العلاقة ذات دلالة إحصائية موجبة ما بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي فهي صحيحة، وذلك بناء على نتائج تقدير النموذج، حيث أنه كلما ارتفع معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة كلما ارتفعت درجة الأمان المصرفي بـ 6.85 وحدة

- كما أفادتنا دراسة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري الخروج بالنتائج التالية
- يعرف الأمان المصرفي بقدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية والغير النظامية أي، بمعنى مدى قدرة رأس المال المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول، ومواجهة الطلب الغير المتوقع على السيولة، وتتمثل المظاهر الناتجة عن الأمان المصرفي في استقرار حجم سحب الودائع من طرف المودعين خاصة في ظل وجود المراكز المالية المريحة للمصرف، قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، توازن في الهيكل المالي للمصرف
 - تتمثل الآثار الناتجة عن الأمان المصرفي في مجملها عن زيادة الثقة بالمصارف، ارتفاع النمو الاقتصادي، تحسين علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية خاصة في مجال التمويل
 - تنقسم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، فتتمثل العوامل الداخلية في الربحية، والسيولة، وكفاية رأس المال بالإضافة العوامل التنظيمية المتعلقة بكفاءة أداء التسويقي للمصرف، وجودة الخدمة المصرفية المقدمة، أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية فيمكن حصرها في استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وقصور التشريعات التي تنظم أعمال لمصارف
 - سوء تسير فائض السيولة على مستوى المصارف الجزائرية، أثر سلبي على درجة أمانها، وذلك لأن مصدر هذا الفائض يتمثل في أموال الغير المودع عنده، وبالتالي تراكم هذه الأموال بدون استثمارها مقابل دفع عليها فوائد يؤثر سلبي على ربحيتها وبالتالي على درجة أمانها
 - تسجل المصارف الجزائرية عوائد وأرباح كبيرة ليس ناتجة عن استثمارات وإنما ناتجة عن تدعيم الدولة لهذه المصارف
- وبالنظر إلى النتائج السابق ذكرها فإننا نقدم مجموعة من التوصيات الآتية:
- العمل على تطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية، وبيان خطورة غياب ذلك وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي
 - إيجاد الحلول اللازمة والسريعة لتوظيف فائض السيولة المتراكمة لدى البنوك الجزائرية
 - ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث أكثر تعمقا والاستعانة بالسلاسل زمنية أطول في السنوات القادمة للوقوف على مدى تأثير العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي السلبيات المتعلقة بها

- الاهتمام باستثمار أموال المساهمين وكافة أصول المصارف بالشكل الذي يسهم في تعظيم العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية أي بمعنى آخر السعي لتعظيم عوائد المصرف في إطار الاستثمارات مقبولة المخاطر.

المراجع:

- ¹ محمد عمران، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا نموذج مقترح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 2015، 1، ص 471.
- ² هجانة نذير الخجا، دور الرقابة المصرفي في تحقيق سلامة الوضع المصرفية-الوضع الراهن في سوريا، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، ص 3.
- ³ أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد الإصلاحات 1990، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري 1987، 2006، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 13، 2011، المركز الجامعة غرداية، ص 85
- ⁴ Lindgren Carl -Johan, G.G. Garcia, and Matthew. Saal. Bank Soundness and Macroeconomic Policy, International Monetary Fund, Washington D.C ,1996, p9
- ⁵ حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة قصدي مرياح ورقلة، 2015-2016، ص 69.
- * يقصد بالتعثر المصرفي عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته في الأجل القصير، وذلك نتيجة لقصور موارده المالية عن الوفاء.
- ⁶ كمال النوي، الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق لمعايير لجنة بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي -دراسة حالة عينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة من 2001-2011، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2012-2013، ص 60.
- ⁷ هجية مصباح محمود مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين -دراسة تحليلية، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، ص 58.
- ⁸ هجانة نذير الخجا، دور الرقابة المصرفي في تحقيق سلامة الوضع المصرفية-الوضع الراهن في سوريا، مرجع سابق، ص 4.
- ⁹ محمد بن بوزيان، علي بن ساحة، عبد الطيف مصطفى، تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك -دراسة حالة البنوك المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد الخامس 2014، ص 123.

- ¹⁰ لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك :
- أحمد عبد الفتاح، التعثر المصرفي ووسائل علاجه حالة الأردن ، أبحاث ومناقشات ندوة المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1992، صص، 223-225، بتصرف
- أحمد سالم خالد الخزعلي، التعثر المصرفي في الأردن ، دراسة تحليلية مقارنة (1980-1998)، مذكرة الماجستير في التمويل والمصارف ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت ، 2000، صص ، 84، 82، بتصرف
- ¹¹ Michel Karimunda supervisor Toma'sSjögren student, Financial hedging strategies,15hp, Sweden, umeåschool of business, spring semester 2009,p22
- ¹² العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد، ضوابط واليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 15،المجلد 2،جامعة الجليلي بونعامة،2016،ص11.
- ¹³ نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها في كفاية رأس المال في القطاع المصرفي-دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد السادس والثلاثون ،2013، ص18.
- ¹⁴ منذر مرهج ،عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات -دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري ،مجلة جامع تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،المجلد 36،العدد2،2014،ص337.
- ¹⁵ سها سليمان على، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي -دراسة مقارنة على المصارف العامة والخاصة في الساحل السوري ،مرجع سابق،ص40.
- ¹⁶ احمد بن سليت ،محددات الاستقرار المالي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2014 ،مذكرة الماجستير في العلوم التسير، تخصص علوم مالية،جامعة يحي فارس بالمدينة ،2016-2017، ص71.
- ¹⁷ سها سليمان على، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي -دراسة مقارنة على المصارف العامة والخاصة في الساحل السوري ،مرجع سابق ،ص62.
- ¹⁸ لمزيد من التفاصيل راجع ،ماهر عياش، محمد عبد الغني بملول ،عبد الرحمان الحارس،محددات كفاية رأس المال وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي -دراسة تطبيقية ،على المصارف الخاصة ،مجلة جامع تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،المجلد 36،العدد،2014،1.
- ¹⁹ هجانة نذير الخجاء،دور الرقابة المصرفي في تحقيق سلامة الوضع المصرفية-الوضع الراهن في سوريا ،مرجع سابق ،ص15.
- ²⁰ أيمن الرشيد المبارك، أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني للفترة من 1999-2004،جامعة السودان ،2005، ص9.
- ²¹ هجانة نذير الخجاء،دور الرقابة المصرفي في تحقيق سلامة الوضع المصرفية-الوضع الراهن في سوريا ،مرجع سابق ،ص5
- ²² سعاد عون الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي - تجارب الدول العربية ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،ص79.

²³اليفي محمد،أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2013، 2014، 79.

²⁴أحمد غنيم، صناعة القرارات الائتمانية في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، الدار الجامعية الإسكندرية، 195، ص 45.

²⁵علي مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2007.

*يقصد هنا المعنوية الجزئية وليس الكلية، أي عدم الدلالة الإحصائية لمعاملات النموذج، أي كل معلمة على حدى

²⁶Régis Bourbonnais, Économétrie, cours et exercices corrigés, Douned , Paris, 9^e Edition, 2015 ,P131

الملاحق: الملحق رقم(01): الملحق رقم(02): نتائج تقدير معاملات

النماذج الخمسة النماذج المقدره باعتماد طريقة **Backward**:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	roe, mcdep, rk, mcgcred, lq, roa, m2_pib, cr ^b		Enter
2		m2_pib	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= ,100).
3		roe	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= ,100).
4		lq	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= ,100).
5		mcgcred	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= ,100).

a. Dependent Variable: hp

b. All requested variables entered.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	30,750	5,740		6,750	,001
	roa	7,054	1,385	,973	5,092	,004
	roe	,036	,122	,055	,294	,781
	lq	-,305	,122	-,469	-,2507	,054
	mcdep	-,382	,071	-,537	-,5362	,003
	mcgpr	,036	,083	,038	,440	,678
	m2/pib	-,104	,139	-,150	-,748	,488
	rk	-,043	,052	-,068	-,822	,448
2	(Constant)	39,000	5,227		7,462	,000
	roa	7,355	,857	1,015	8,581	,000
	lq	-,325	,092	-,501	-,3533	,012
	mcdep	-,379	,065	-,533	-,5844	,001
	mcgpr	,041	,075	,043	,549	,003
	m2/pib	-,089	,119	-,128	-,748	,483
	rk	-,040	,047	-,064	-,850	,428
	(Constant)	38,164	4,743		8,046	,000
roa	7,352	,813	1,014	9,040	,000	
lq	-,317	,086	-,487	-,3680	,008	
mcdep	-,370	,060	-,521	-,6201	,000	
m2/pib	-,082	,112	-,118	-,732	,488	
rk	-,030	,041	-,048	-,729	,490	
4	(Constant)	36,832	4,247		8,673	,000
	roa	7,397	,787	1,020	9,404	,000
	lq	-,300	,081	-,462	-,3,725	,006
	mcdep	-,358	,056	-,504	-,6,438	,000
	m2/pib	-,095	,107	-,137	-,887	,401
	(Constant)	34,540	3,330		10,373	,000
roa	6,851	,483	,945	14,183	,000	
lq	-,355	,051	-,547	-,6,920	,000	
mcdep	-,371	,053	-,523	-,7,026	,000	

a. Dependent Variable: hp

الجدول الأول

الجدول الثاني

رؤس الأموال المصرفية	مؤثر العمر عليه
مؤثر العمر عليه نسبة ثلاثة تصاريح حقوق الملكية / إجمالي الأصول) 100%	
مؤثر السيولة (M2_PIB)	(مجموع القروض / إجمالي الودائع) 100%
M2_PIB	لكنة تقنية / النوع على الإجمالي
MCGP+	معدل النمو القروض = (مجموع القروض للسنة n) - (مجموع القروض للسنة n-1) / ((مجموع القروض للسنة n-1) / (مجموع القروض للسنة n-1))
RK	مجموع الأصول - مجموع الودائع / مجموع الودائع
MCDEP	معدل النمو الودائع = (مجموع الودائع للسنة n) - (مجموع الودائع للسنة n-1) / ((مجموع الودائع للسنة n-1) / (مجموع الودائع للسنة n-1))
CR	(مجموع القروض / إجمالي الأصول) 100%
ROA	(النتيجة الصافية / إجمالي الأصول) 100%
ROE	(النتيجة الصافية / حقوق الملكية) 100%

السنوات	معدل كفاية رأس المال	مخاطر الإئتمانية	مخاطر السيولة	مخاطر رأس المال	معدل السيولة / M2 PIB	معدل نمو القروض	معدل نمو الودائع	معدل العائد على حقوق الملكية	مردودية الأصول
2003	11.11	48.5601633	56.465676	0.16279831	63.7	8.95	14.83	6.24	0.37
2004	11.25	39.4117647	56.7125009	0.4389739	61	11.66	10.74	3.38	0.19
2005	11.69	42.2561642	60.0857934	0.4219415	55.4	15.94	9.43	5.63	0.3
2006	15.15	45.0248286	54.1475899	0.20261624	58.3	7.03	18.77	17.41	0.75
2007	12.8	33.8360877	48.7713084	0.44139916	64.4	15.69	28.46	23.64	0.87
2008	16.54	35.8734733	50.6431865	0.41171684	63.3	18.66	14.23	25.01	0.99
2009	26.15	42.102821	59.9494753	0.42388263	72	18.01	-0.3	26.01	1.75
2010	23.64	40.887754	56.1323916	0.37284116	69.1	5.88	13.08	26.7	2.16
2011	23.77	41.3745223	55.3200653	0.33705629	68.1	14.03	15.7	24.58	2.1
2012	23.62	44.5019887	59.3769866	0.33425468	68	15.34	7.46	22.67	1.93
2013	21.5	49.7720255	66.1915402	0.32989445	71.7	19.97	7.62	19	1.67
2014	15.98	54.0320467	71.3232794	0.3200181	79.4	26.15	17.08	23.55	1.98
2015	18.69	57.7068942	78.8809547	0.36692428	82.6	11.6	0.91	21.55	1.93

الجدول رقم 2